الأمم المتحدة S/2010/614

مجلس الأمن

Distr.: General
3 December 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا – مقدمة

١ – وافق مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/754) على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وطلب مني تقديم تقرير كل ستة أشهر عن مدى تنفيذ المكتب لولايته المنقحة. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ويركز على التطورات المستجدة في غرب أفريقيا على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الشامل لعدة قطاعات وتلك العابرة للحدود، وعلى الأنشطة التي اضطلع بها المكتب في مجالات الدبلوماسية الوقائية والتوعية بالتهديدات والتحديات الجديدة، علاوة على الجهود المبذولة لحفز المشاورات والتعاون على الصعيد دون الإقليمي، والتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومساعدتهما لإشاعة السلام والاستقرار.

٢ – ومع أن التقدم المحرز في معالجة هذه المسائل لأمر مشجع، فإنه يلزم زيادته لكي يُحدث تغييرا ملموسا في حياة سكان المنطقة دون الإقليمية. وعلى غرار ما شددت عليه في تقريري الأخير عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2010/324)، لا تزال منطقة غرب أفريقيا تتأثر سلبا بعوامل داخلية وخارجية تزعزع الاستقرار فيها. فهي تواجه مشاكل داخلية في مجالات إدارة الشؤون العامة وسيادة القانون، والشفافية والمساءلة، والانتخابات التي تنطوي على مخالفات، وتواصل الصعوبات في فهم مبادئ معينة مثل تقاسم السلطة، وإصلاح قطاع الأمن، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والإفلات من العقاب. أما العوامل الخارجية التي ما برحت تؤثر سلبا في أوضاع غرب أفريقيا، فطابعها الغالب إقليمي وعابر للحدود. وهي تشمل الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وأبرزها الاتجار بالمخدرات.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – التطورات السياسية الخاصة بكل بلد والمساعي الحميدة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

٣ – ما زالت بلدان من غرب أفريقيا تعاني من القلاقل السياسية نتيجة للانتقال من الحكم العسكري أو حالات التوتر الأهلي إلى أنظمة ديمقراطية أكثر انفتاحا ونظم دستورية. وأبرز الأمثلة على ذلك الحالة السائدة في كل من غينيا والنيجر، والتوتر الذي تلا الانتخابات في موريتانيا وتوغو. وركز القسم الأعظم من المساعي الحميدة التي بذلها المكتب أثناء الفترة المشمولة بالتقرير على هذه التطورات الخاصة بكل بلد.

ألف – غينيا

٤ – نظمت غينيا، لأول مرة في تاريخها، انتخابات رئاسية ديمقراطية شاركت فيها أحزاب متعددة وذلك في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وجرت عمليات التصويت في جو سلمي باعث على الثقة. وبرز من أصل المرشحين المتنافسين الـ ٢٤ مرشحان هما السيد سيلّو دالين ديالو، رئيس اتحاد القوات الديمقراطية في غينيا، والسيد ألفا كوندي، رئيس تجمع شعب غينيا، فحصل الأول على نسبة ٤٣,٦٩ في المائة من الأصوات والثاني على نسبة ١٨,٢٥ في المائة. وإن الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها بدايةً في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، أرجئت عدة مرات بفعل الخلاف القائم بين أبرز أصحاب المصلحة، وبخاصة المرشحين البارزين، على توقيتها وطرائق إجرائها من جهة، والصعوبات التقنية واللوجستية من جهة أخرى. وأثناء فترة الانتخابات، أوفد إلى غينيا أحد كبار المستشارين في شؤون الوساطة ونائب مدير شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية لكي يؤازرا باسم الأمم المتحدة مساعي الوساطة المبذولة على الصعيد الإقليمي بالتعاون مع المنسق المقيم للأمم المتحدة.

٥ – وفي ١٢ آب/أغسطس، التقى ممثلي الخاص لغرب أفريقيا بسيلّو دالين ديالو في داكار لتبادل وجهات النظر بشأن تبعات إرجاء تاريخ الجولة الثانية. وقام وفد مشترك بين الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بزيارة غينيا يومي ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ لبحث التقدم المحرز لإجراء الجولة الثانية للانتخابات التي أرجئت من جديد إلى ١٩ أيلول/سبتمبر. وبحثت هذه البعثة المشتركة كيفية معالجة الثغرات التي شهدتها الجولة الأولى، للحيلولة دون حصول أي مشاكل أثناء الجولة الثانية.

٦ – وفي ٣ أيلول/سبتمبر، وقّع المرشحان للجولة الثانية للانتخابات، سيلّو دالين ديالو وألفا كوندي، مذكرة تفاهم في واغادوغو برعاية رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري،

الذي توسط باسم الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لحل هذه المعضلة في غينيا، تعهدا فيها بالعمل على أن تكون الانتخابات حرة وشفافة ونزيهة وبصون اللحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية. وفي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بحث فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني مدى تقدم عملية التحضير للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والمشاكل التي لا تزال تعترضها، ولا سيما على مستوى التعاون الحيوي بين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ووزارة إدارة الأقاليم والشؤون السياسية. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أطلع وفد مشترك بين الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الرئيس بليز كومباوري في واغادوغو على آخر التطورات المستجدة في غينيا وعلى ما خلص إليه الاجتماع الذي عقده فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا مع الجهات المعنية، وشدد على الدور الحيوي الذي يمكن لوسيط الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا تأديته لضمان أن تنفَّذ العملية الانتقالية في غينيا في جو سلمي وذي مصداقية.

٧ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، عقدت بلدان الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا مؤتمر قمة استثنائيا في أبوجا لبحث الحالة في غينيا - بيساو، حضره ممثلي الخاص، وصدر عنه بيان بشأن غينيا دعا إلى تحديد موعد، بدون أي إبطاء، لإجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. كما دعا البيان المرشحَين إلى التقيد بما ورد في مذكرة التفاهم التي وقّعاها في واغادوغو في ٣ أيلول/سبتمبر برعاية وسيط الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا.

٨ - وعقب تصاعد حدة التوتر الناجم عن الخلافات على مدى مصداقية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وعلى رئيسها، يسّر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إيفاد وفد آخر مشترك بين الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ببعثة إلى كوناكري في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر لمساعدة الغينيين على إبقاء عملية الانتقال في موعدها. وتوصل الوفد إلى انتزاع تعهد آخر من المرشحَين بضبط النفس والطلب من أنصارهما تهدئة الأمور، وفتح قنوات الحوار الدائم بينهما. وبناء على نصيحة الوفد المذكور، أصر رئيس غينيا بالنيابة، الجنرال سيكوبا موناتي، على أن يتفق المرشحان واللجنة الانتخابية على موعد للجولة الثانية للانتخابات. وفي وقت لاحق، توجه الوفد المشترك إلى واغادوغو حيث أطلع الرئيس كومباوري في ٢١ أيلول/سبتمبر على آخر المستجدات، مشددا على ضرورة قيام الوسيط بحثّ الجنرال كوناتي على ممارسة مزيد من السلطة أثناء العملية الانتقالية. وتحادثت في هذه الأثناء مع عدد من القادة في المنطقة والقادة الأجانب، من ضمنهم الرئيس غودلاك جوناثان، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لطلب مساعدتهم على دفع هذه العملية إلى الأمام. واجتمعت أيضا بوفود من غينيا ونيجيريا

وفرنسا في نيويورك على هامش دورة الجمعية العامة، وأثرت معها مسألة غينيا وضرورة العمل على أن تجري الانتخابات بمصداقية وفي أجواء سلمية وفي حينها.

٩ - وعلى إثر هذه المشاورات المكثفة، أعلن الجنرال كوناتي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر عن تشكيل لجنة متابعة لتساعد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على تنظيم الانتخابات التي طال انتظارها. وعلى الرغم من أن هذا القرار قوبل بترحيب أصحاب المصلحة كافة، ظلت العملية الانتخابية تواجه صعوبات ذات صلة بتوقيتها وباللجنة الانتخابية، مما زاد من احتمالات اندلاع أعمال عنف ووقوع مشاكل أمنية.

١٠ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس كوناتي مرسوما حدد بموجبه يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر موعدا جديدا لإجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. غير أنه تعذر التقيد بهذا الموعد لعدد من الأسباب، منها تباين وجهات نظر المرشحَين بشأن رئيس اللجنة الانتخابية. ونتيجة لعدم التوصل إلى تسوية بهذا الشأن، عمد الرئيس كوناتي إلى تعيين مستشار هذه اللجنة، ممثل المنظمة الدولية للفرنكوفونية، الجنرال المالي المتقاعد سياكا توماني سنغاري، رئيسا جديدا للجنة الانتخابية. ولقي هذا التعيين ترحيب المرشحَين.

١١ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، توجه ممثلي الخاص من جديد إلى كوناكري حيث بحث مع الجهات المعنية في العاصمة الغينية، من ضمنها الرئيس بالنيابة الرئيس كوناتي ورئيس الوزراء دوري، مسألة احتمال اندلاع مواجهات عنيفة ذات صلة بالانتخابات. وأكدت له هذه الجهات أن الحكومة عازمة على صون القانون والنظام العام أثناء الانتخابات وبعدها. ودعوا المجتمع الدولي من جديد إلى تقديم دعم إضافي لتعزيز سلطة الحكومة المؤقتة، وذلك بعدة وسائل من بينها حثّ المجتمع الدولي على التهديد بفرض عقوبات محددة الأهداف على العناصر التي تعطل مجرى الانتخابات. وأكد المرشحان لممثلي الخاص أنهما عازمان على أن تجرى الانتخابات في أجواء سلمية، وأنهما موافقان على مبدأ تشكيل حكومة وحدة وطنية تتمثل فيها جميع الأطراف وعلى إبقاء قنوات الحوار والتواصل بينهما مفتوحة.

١٢ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد التشاور مع كل أصحاب المصلحة، اقترح الرئيس الجديد للجنة الانتخابية أن يكون يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الموعد الجديد لإجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. وأصدر الرئيس كوناتي، بعد النظر في هذا الاقتراح، مرسوما يحدد فيه يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موعدا لهذه الجولة. وعقب إعلان هذا الموعد، توجه ممثلي الخاص بمهمة إلى كوناكري في الفترة من ٣ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر لمؤازرة الجهود المبذولة لخلق الظروف المناسبة لإجراء الجولة الثانية للانتخابات. وفي نهاية الأمر، تم التصويت في موعده المقرر أي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وأثناء عملية فرز

الأصوات، بدأ مناصرو السيد ديالو التشكيك في نزاهة هذه العملية مدّعين حصول غش في بعض الدوائر الانتخابية. وعلى الرغم من أن الانتخابات جرت في جو سلمي ومنظم، بقي التوتر شديدا بسبب إعلان اللجنة الانتخابية النتائج المؤقتة التي طعن بها السيد ديالو. وأعقبت إعلان هذه النتائج عمليات احتجاج عليها، نظمها بشكل رئيسي مناصرو السيد ديالو على مدى أيام، مخلفةً عددا من الوفيات والإصابات ودمارا في الممتلكات، وسط مزاعم تؤكد استخدام أفراد القوات المسلحة قوة مفرطة. وأكدت منظمة الصحة العالمية أن المواجهات العنيفة أودت بحياة ١٠ أشخاص وتسببت بإصابة ٣٠٢ آخرين غيرهم بجروح. وعاد الهدوء إلى غينيا بعد إعلان الحكومة حالة الطوارئ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٣ - وعاد ممثلي الخاص إلى كوناكري وبقي فيها في الفترة الممتدة بين ١١ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، للمساعدة على تطويق حالة التوتر التي أعقبت الانتخابات. وبقي على اتصال دائم بكل أصحاب المصلحة، وبخاصة المرشحَين الرئاسيين، وحثهم على الحفاظ على السلام وقبول نتائج الانتخابات والاحتكام إلى القانون لمعالجة الشكاوى. واجتمع ممثلي الخاص، إلى جانب أعضاء آخرين من فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا، بالسيد سيلّو دالين ديالو للإعراب له عن القلق إزاء إعلانه أنه لن يقبل النتائج المؤقتة إلى أن تنظر اللجنة الانتخابية على النحو الواجب في شكاواه. وأكد رئيس اللجنة الانتخابية، الجنرال سنغاري، للسيد ديالو أثناء اجتماع لاحق بينهما أنه قد تم النظر في جميع الشكاوى وأن النتائج جاءت صورة دقيقة عن التصويت.

١٤ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت اللجنة الانتخابية مجمل النتائج المؤقتة التي كانت على النحو التالي: فاز المرشح ألفا كوندي في الانتخابات إذ حصل على نسبة ٥٢,٥٢ في المائة من الأصوات وحصل سيلّو دالين ديالو على نسبة ٤٧,٤٨ في المائة. ولم يقبل اتحاد القوات الديمقراطية في غينيا، الذي يتزعمه السيد ديالو، هذه النتائج وأعلن عزمه على الطعن فيها أمام المحكمة العليا. وفي اليوم نفسه، التقى ممثلي الخاص بالسيد ديالو وحثه على صون اللحمة والسلام في البلد عبر مناشدة مناصريه ضبط النفس. ودعا السيد ديالو، من جديد، إلى اللجوء إلى الوسائل القانونية لكي يُنظر في اعتراضه على النتائج المؤقتة المعلنة.

١٥ - والتقى الممثل الخاص للأمين العام أيضا بالرئيس بالنيابة، الجنرال كوناتي، بحضور القادة العسكريين. والمسألة الرئيسية المقلقة التي أثارها في هذا الاجتماع كان استخدام القوات المسلحة للقوة المفرطة أثناء عمليات الاحتجاج التي انطلقت في الشوارع. وبدوره، طلب الرئيس بالنيابة من ممثلي الخاص المساعدة على تيسير الحوار بين المرشحَين لضمان عدم

تخليهما عن التعهدات التي قطعاها سابقا المتمثلة في العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية، أيا يكن الفائز منهما بالجولة الثانية للانتخابات. وأكد الوزير المسؤول عن شؤون الأمن لممثلي الخاص أنه تم، على حد ما قيل، إصدار أوامر لقوات الشرطة والدفاع بعدم استخدام القوة المفرطة. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت السلطات الانتقالية حالة الطوارئ في البلد كله للحيلولة دون اندلاع مزيد من أعمال العنف، إلى أن تعلن النتائج النهائية في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وفي الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر، تعاونت أنا ومبعوثي الشخصي ومسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة مع جهات فاعلة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، للمساعدة على إعادة الهدوء إلى البلد، ودعونا جميع الغينيين إلى قبول نتائج الانتخابات وحل أي خلافات بينهم بالوسائل القانونية. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت المحكمة العليا أن السيد ألفا كوندي هو الفائز في الانتخابات الرئاسية. واتصل ممثلي الخاص الذي كان قد وصل إلى كوناكري قبل إعلان المحكمة العليا النتائج النهائية، بالرئيس المنتخب ألفا كوندي وهنأه على فوزه. واجتمع أيضا برئيس الوزراء، جان ماري دوري، بحضور المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، وأجريا مباحثات مكثفة بشأن ما يتعين القيام به في الأيام القليلة القادمة للمحافظة على الهدوء في البلد. وحثّا رئيس الوزراء دوري على زيارة السيد سيلّو دالين ديالو. وتلبية لدعوة السيد ديالو، حل الوفد المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ضيفا في إطار حشد جماهيري أعلن فيه السيد ديالو قبوله قرار المحكمة العليا.

باء – النيجر

١٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شوهد تقدم في عملية الانتقال في النيجر. وعقب المشاورات التي أجراها أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، من ضمنهم المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية الخاضع لقيادة عسكرية والحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والمحكمة الدستورية، اعتمد، لبدء الفترة الانتقالية، جدول زمني انتخابي توافقي في ١٧ أيلول/سبتمبر. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع رئيس الدولة، الفريق الأول سالو دجيبو، مرسوما بشأن الاستفتاء على الدستور الجديد. وجرى الاستفتاء بشكل سلمي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، واعتمد دستور جديد بنسبة ٩٠,١٩ في المائة من الأصوات، وبلغت نسبة المشاركة في التصويت على الاستفتاء ٥٢,٦٥ في المائة. ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مع احتمال إجراء حولة ثانية للانتخابات في ١٢ آذار/مارس. ومن المتوقع إعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في ١ نيسان/أبريل، وسيجري تنصيب الرئيس المنتخب الجديد في ٦ نيسان/أبريل.

١٧ - وطيلة الفترة المشمولة بالتقرير، تحاور ممثلي الخاص، بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني لضمان العودة، بشكل سلس وفعال إلى النظام الدستوري. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أوفد مستشار أقدم للوساطة إلى النيجر، لكي يؤازر، باسم الأمم المتحدة جهود الوساطة الإقليمية. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أجرى ممثلي الخاص مناقشات مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني ومع الشركاء الدوليين في نيامي، بما فيها رئيس الدولة، الفريق الأول سالو دجيبو، ورئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لاستعراض التقدم المحرز في عملية الانتقال السياسي وفي الحالة الإنسانية في البلد. وأثناء الزيارة، لاحظ ممثلي الخاص تحسنا في الأوضاع الإنسانية نتيجة للاستجابة الفعالة من جانب المجتمع الدولي والتعاون الذي قدمته الحكومة للوكالات الإنسانية، مما هيأ بيئة مؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المعوزين في النيجر. ونتيجة لهذه الاجتماعات، أكد ممثلي الخاص أيضا أن رئيس الدولة عازم على الاستمرار في التركيز على المرحلة الانتقالية والوفاء بالتزامه بتسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب على النحو المقرر، على الرغم من الخلاف الحاصل بين أعضاء المجلس العسكري الحاكم. وأكد الفريق الأول سالو دجيبو هذا الأمر خلال لقائي معه على هامش جلسة المناقشة العامة للجمعية العامة. وعرضت الأمم المتحدة تقديم الدعم، على أعلى مستوياتها، للعملية الانتقالية.

١٨ - وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ الفريق الأول سالو دجيبو خطوات هامة لإعادة هيكلة المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية، وتحقيقا لهذه الغاية، أعاد توزيع المناصب الرئيسية في الجهازين العسكري والأمني. وألقي القبض على مسؤولين أمنيين رفيعي الرتبة في الأيام اللاحقة وسط مزاعم بالتخطيط لانقلاب ضد الرئيس المؤقت. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أكد العقيد غوكوي عبد الكريم، الناطق باسم المجلس الأعلى لإعادة إرساء الديمقراطية، اعتقال أربعة من كبار ضباط الجيش وأعضاء المجلس.

١٩ - ونتيجة لهذه التطورات المثيرة للقلق، اضطلع ممثلي الخاص ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ببعثة مشتركة إلى نيامي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، للحصول على توضيحات من رئيس الدولة والتأكيد على دعم المجتمع الدولي للبرنامج الانتقالي الذي يعتمده النظام. وعلى الرغم من أن الفريق الأول دجيبو أقر بأن هناك خلافات بين أعضاء المجلس العسكري الحاكم حول مبدأ العملية الانتقالية ومدتها، فإنه أكد للوفد أن هذه الخلافات لن تؤثر على هذه العملية. وأشار إلى أن تدابير وقائية اتخذت لضمان الأمن والاستقرار، مشيرا إلى أنه سيتم اتخاذ المزيد من القرارات المناسبة رهنا بنتائج التحقيقات الجارية في المزاعم الآنفة الذكر. كما أنه دعا المجتمع الدولي إلى توفير الدعم المالي للعملية الانتخابية بسرعة تفاديا للتأخر في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات.

٢٠ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في العملية الانتقالية، من المهم الإبقاء على اليقظة، وخصوصا بالنظر إلى حالة التذمر في صفوف الجيش لدخول العملية الانتقالية مرحلتها الأكثر حساسية المتمثلة في الانتخابات التشريعية والرئاسية.

جيم - توغو

٢١ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا متابعته للتطورات في توغو حيث كان يتجاذب الوضع في البلد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتجاهان وهما اتجاه التقارب بين الحكومة وحزب المعارضة الرئيسي، أي ''اتحاد القوى من أجل التغيير''، كما يتجلى في ضم أعضاء في الاتحاد إلى الحكومة الموسعة التي شكلت في أيار/مايو ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تعزز هذه الخطوة فرص المصالحة الوطنية والسلام؛ واتجاه الصراع الداخلي المحتدم على القيادة داخل الاتحاد بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وهذا أمر ما برح يشكل مصدرا للقلق.

٢٢ - واختار غيلكرست أولمبيو، رئيس الاتحاد، أن ينضم حزبه إلى الحكومة الجديدة من أجل المساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية، في حين واصل جان بيير فابر، الأمين العام للاتحاد ومرشح الرئاسة السابق، تعبئة شرائح من الحزب والشعب ضد الحكومة. ولبضعة أشهر بعد ذلك، أعلن كل من الرجلين أنه زعيم حزب الاتحاد، فعقد كل منهما على حدة مؤتمر الحزب. وانشق جان بيير فابر في النهاية عن الاتحاد ليشكل حزبا سياسيا جديدا دعاه ''التحالف الوطني من أجل التغيير''.

٢٣ - وطيلة الفترة قيد الاستعراض، مضت أحزاب المعارضة المنضوية تحت مظلة ائتلاف ''الجبهة الجمهورية للتناوب والتغيير''، في الاحتجاج على إعادة انتخاب الرئيس فوري غناسينغبي.

٢٤ - وفي غضون ذلك، استأنفت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي أنشئت بموجب الاتفاق السياسي الشامل الذي وُقّع في واغادوغو في عام ٢٠٠٦ للتحقيق في العنف السياسي الذي ارتكب في توغو بين عامي ١٩٥٨ و ٢٠٠٥، أنشطتها أيضا بعد أن عُلِّقت بسبب الانتخابات الرئاسية.

دال - موريتانيا

٢٥ - حظي الوضع السياسي في موريتانيا أيضا باهتمام المكتب، حيث واصل أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني جهودهم لتحقيق توافق في الآراء بشأن شروط وطرائق الحوار والمصالحة في البلاد. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٠، أدت سلسلة من الاجتماعات

بين الرئيس محمد ولد عبد العزيز وشخصيات من المعارضة إلى رفع سقف التوقعات بإجراء حوار مثمر. غير أن تلك المبادرة لم تتمخض بعد عن نتائج ملموسة.

٢٦ - وأكد الرئيس أثناء الكلمة التي وجهها إلى الشعب في ٤ آب/أغسطس بمناسبة مرور السنة الأولى على توليه منصبه أن إدارته نجحت في معالجة مسألة الحوكمة الرشيدة والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية السائدة. وذكر كذلك أنه لا توجد أزمة سياسية في البلاد تبرر إجراء حوار مع المعارضة، وإن كان لا يعارض مثل هذا الحوار من حيث المبدأ.

٢٧ - وفي ٦ آب/أغسطس، اتهم مكتب تنسيق المعارضة الديمقراطية الحكومة الموريتانية بانتهاك اتفاق داكار الإطاري الذي وقّعته في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ المجموعات السياسية الرئيسية الثلاث في موريتانيا. واتهم زعماء المعارضة الرئيس ولد عبد العزيز بالتراجع عن التزاماته السابقة بإجراء حوار سياسي وطني.

٢٨ - وفي ظل هذه الخلفية وبغية تشجيع الحوار الوطني، سافر ممثلي الخاص إلى نواكشوط من جديد في ١ أيلول/سبتمبر، للقاء أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، من بينهم الرئيس ولد عبد العزيز، ومسعود ولد بولخير، رئيس الجمعية الوطنية، والمعارضة. وناقشوا أيضا، بالإضافة إلى عملية الحوار الوطني، انعدام الأمن والإرهاب في منطقة الساحل، وآفاق التعاون الإقليمي لوضع حد لذلك.

٢٩ - وأكدت هذه المناقشات أنه ما زال هناك شعور بعدم الثقة بين الحكومة والمعارضة، وأنه لم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف المتوخى تحقيقها من الحوار الوطني. فلا تزال المعارضة تصر على ضرورة تنفيذ اتفاق داكار بأكمله، في حين أن الحكومة لا تقبل أي إشارة إلى ذلك الاتفاق. وجدير بالذكر أن حزب المعارضة الذي يدعى ”تجمع القوى الديمقراطية“ والذي يرأسه أحمد ولد داداه، أعلن في ١٢ أيلول/سبتمبر قراره الاعتراف بصحة نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وبمحمد ولد عبد العزيز رئيسا لموريتانيا.

ثالثا - التطورات والاتجاهات وأنشطة المكتب في مجال معالجة القضايا العابرة للحدود والشاملة

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب، بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا والمجتمع الدولي ككل، تقديم الدعم للحكومات والشعوب والمنظمات دون الإقليمية في غرب أفريقيا فيما تبذله من جهود لمواجهة التحديات الرئيسية العابرة للحدود والشاملة التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية.

ألف – القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

٣١ – واجهت بلدان غرب أفريقيا صعوبات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في النصف الثاني من عام ٢٠١٠. وبالنسبة للوضع الإنساني في المنطقة، تواصلت الأزمات الغذائية في منطقة الساحل وحدثت فيضانات وتفشت أمراض معينة، ولا سيما الكوليرا والتهاب السحايا، وظلت أيضا الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المستحكمة والمعقدة تؤثر سلبا على غرب أفريقيا، من بينها ضعف التقدم في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عدد من البلدان. وبقيت الاتجاهات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية على حالها، فالفقر المدقع منتشر ومستويات البطالة مرتفعة، ولا سيما في أوساط الشباب، والفجوة بين الأغنياء والفقراء لا تنفك تتسع. وثمة احتمال شديد أن تؤدي هذه التطورات إلى وقوع اضطرابات مدنية وأعمال عنف، ولا سيما في هذه المنطقة دون الإقليمية حيث لا تزال معدلات التضخم مرتفعة وثمار النمو الاقتصادي لا توزَّع على نحو عادل بين مختلف شرائح سكانها.

٣٢ – وتؤثر الأزمة الغذائية في غرب أفريقيا على الملايين من الناس وتظل مشكلة ضاغطة. وكانت النيجر الأكثر تضررا منها، حيث بلغت فيها النسبة الإجمالية للسكان الذين يعانون من سوء التغذية الحاد ١٦,٧ في المائة؛ وتعاني نسبة ٤٧ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويُعتقد أيضا أن الفيضانات التي وقعت في عام ٢٠١٠ في المنطقة دون الإقليمية هي الأسوأ منذ عقود. وقد أدت إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي هي أصلا هشة في أشد الأجزاء ضعفا في المنطقة دون الإقليمية. ومنذ حزيران/يونيه، تضرر من الفيضانات ١,٧ مليون شخص وتسببت في ٣٣٥ حالة وفاة في المنطقة دون الإقليمية. وقد عانت بنن أكثر من غيرها، حيث تضرر حوالي ٠٠٠ ٦٨٠ شخص، من ضمنهم ما يزيد على ٠٠٠ ١٥٠ ممن شردوا مؤقتا. وكان أيضا لتفشي الكوليرا الذي بدأ في حزيران/يونيه في المنطقة دون الإقليمية أثر مدمر. فأُبلغ عن إصابة أكثر من ٠٠٠ ٤٠ شخص بها وعن وفاة أكثر من ٦٠٠ ١ آخرين منها. إضافة إلى ذلك، أفادت ثمانية من بلدان غرب أفريقيا الواقعة في ”حزام التهاب السحايا“ بأن ما مجموعه ٢٥٢ ١٧ شخصا يشتبه في أنهم أصيبوا بالتهاب السحايا وبأن ٧٠٠ ١ شخص قضوا بسببه، وذلك في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ونهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٣٣ – وكانت ردود فعل المجتمع الدولي لمواجهة هذا الوضع الخطير مشجعة للغاية ومتعددة الأوجه، حيث تحركت الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وحتى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كان قد ورد، استجابة لعملية النداء الموحد لغرب أفريقيا، مبلغ قدره ٣٢٣ مليون دولار ومبلغ إضافي قدره ٥٠ مليون دولار من الصندوق المركزي

لمواجهة الطوارئ، لتغطية نفقات مشاريع ذات أولوية في تسعة من بلدان غرب أفريقيا، وبلغت نسبتهما حوالي ٤٨ في المائة من المبلغ المطلوب البالغ ٧٧٤ مليون دولار. وقد أتاحت هذه المساهمات للجهات المعنية بتقديم المعونة تنفيذ مشاريع غذائية وفلاحية وزراعية ومائية ومشاريع مدرة للدخل. وفي النيجر، أمكن، بفضل المساعدات الإنسانية الضخمة، تفادي أسوأ الأضرار التي تنجم عن الأزمات الغذائية والتغذوية، والتي يتعرض، لولاها، أكثر من مليون شخص لخطر شديد. وبالنظر إلى الأزمة الغذائية والتغذوية العميقة في النيجر، سيصدر البلد عمليته الخاصة للنداء الموحد في العام المقبل، بينما ستظل عملية النداء الموحد لغرب أفريقيا تلبي باقي الاحتياجات الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية.

٣٤ - ومن منطلقات وقائية، سيتعاون المكتب الإقليمي التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالشراكة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تعاونا فاعلا مع الوكالات الوطنية لإدارة الكوارث والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتعزيز تأهب الدول الأعضاء لمواجهة الكوارث والاستفادة إلى أقصى حد من الموارد والخبرات الإقليمية خلال الكوارث. وإجمالا، تبدو آفاق الإنتاج الزراعي في معظم بلدان غرب أفريقيا جيدة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى هطول غزير للأمطار في الموسم في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ووفقا لما أفادت به اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف، يرجح أن يكون المحصول الزراعي عام ٢٠١٠ أحد أفضل المحاصيل في السنوات الأخيرة. غير أن بعض المناطق قد لا تشهد سوى مستوى متوسط من الإنتاج، ولا سيما حيث سجلت حالات نقص في الأمطار. وكذلك الأمر، فإن البلدان التي عانت أو ما زالت تعاني من الفيضانات والأمطار الغزيرة، يُرجح أن تكون محاصيلها ضئيلة.

٣٥ - وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قامت السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، بزيارة إلى النيجر حيث التقت بممثلين عن الحكومة والمنظمات المعنية بالشؤون الإنسانية والجهات المانحة. وخلال زيارتها، شددت على ضرورة استقاء الدروس المناسبة من الأزمات الإنسانية المستمرة في المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة ضرورة بناء قدرات البلدان في منطقة الساحل وتعزيزها للحيلولة دون انزلاقها من جديد في دوامة الكوارث الإنسانية والنزاعات.

باء - حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية

٣٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أظهرت بلدان غرب أفريقيا اهتماما كبيرا باتخاذ تدابير محددة لتنفيذ الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما قرارا مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وقد شرعت غامبيا

والسنغال ونيجيريا في وضع خطط عمل وطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بينما تسير بنن وتوغو وغانا ومالي وموريتانيا في طريقها لأن تحذو حذوها. وظلت حماية حقوق الإنسان وتعزيزها خلال العمليات الانتخابية تشكلان تحديا كبيرا. وثمة تقصير في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في عدد من المجالات الرئيسية، من قبيل الانتخابات وبرامج التنمية وإصلاح قطاع الأمن ومكافحة ظواهر الاتجار بالأشخاص وبالمخدرات وتغير المناخ والتخفيف من آثارها السلبية.

٣٧ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا رصد حالة حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية مع التركيز على البلدان التي تشهد عمليات انتخابية. وقد بذلت جهود حثيثة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في سياسات البلدان التي تعمل البعثة معها. وقد أكمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومفوضية حقوق الإنسان دراسة مشتركة عن الاتجار بالأشخاص في غرب أفريقيا، أسفرت عن وضع مبادئ توجيهية للتشجيع على اعتماد تشريعات محلية تتفق والقواعد والمعايير الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان. ووثق المكتب أيضا أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال تنفيذ قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا.

٣٨ - وعلى صعيد آخر، واصل المكتب العمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعما للأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل التابع للجماعة المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا. وعقد المكتب أيضا منتدى إقليميا بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٨) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في داكار، السنغال، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، وذلك بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة (أصبح الآن جزءا من جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة) ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، اعتمد المنتدى خطة العمل الخمسية (٢٠١٠-٢٠١٥) التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التنفيذ الفعال لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وإعلان داكار الذي جددت جميع دول غرب أفريقيا فيه التزامها بتنفيذ هذين القرارين. وحضر المنتدى ١٤٦ شخصا، من بينهم نائب رئيس جمهورية غامبيا وعدد كبير من الوزراء من غرب أفريقيا المكلفين بالقضايا الجنسانية وتمكين المرأة، وممثلون عن الاتحاد الأفريقي وهيئات الأمم المتحدة

ومنظمات المجتمع المدني. وحضر ممثلي الخاص أيضا اليوم العالمي المفتوح بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي نظم في نيويورك في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، حيث عرض النتائج التي تمخض عنها منتدى داكار الإقليمي.

٣٩ - وبالنسبة لتغير المناخ، وخاصة من حيث علاقته بتزوح السكان، والتزاعات على الأراضي والمياه، وتدمير الحياة والممتلكات، شرع المكتب في إجراء دراسة عن مختلف أبعاد تغير المناخ، وخاصة عن تبعاته على السلام والأمن في غرب أفريقيا. وستيسر هذه الدراسة، التي يتوقع أن تنجز في أوائل عام ٢٠١١، صياغة توصيات بشأن أنشطة التوعية والدبلوماسية الوقائية التي تركز على الأخطار المرتبطة بتغير المناخ التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا.

٤٠ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، شارك المكتب في الاجتماع نصف السنوي الخامس لرؤساء الجهات الميدانية العاملة في مجال حقوق الإنسان في غرب أفريقيا، الذي نظمته مفوضية حقوق الإنسان في مونروفيا، ليبريا. واستعرض الاجتماع خارطة الطريق التي اعتمدت خلال الاجتماع نصف السنوي الرابع في نيامي، مع التركيز بصفة خاصة على الأنشطة التي اشترك في تنظيمها المكتب ومفوضية حقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. واقترح كذلك أنشطة مشتركة للاضطلاع بها في النصف الأول من عام ٢٠١١، تشمل عقد مؤتمر إقليمي بشأن الإفلات من العقاب والسلام والأمن في غرب أفريقيا. وفي الفترة من ٧ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اشترك المكتب، أيضا مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومفوضية حقوق الإنسان، في تنظيم أربع حلقات دراسية عن دور المرأة في الحكم؛ وحالة حقوق الإنسان في غرب أفريقيا؛ وحقوق الأقليات العرقية والشعوب الأصلية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في بانجول، في إطار سلسلة من الفعاليات المكرسة لإحياء الذكرى الثلاثين للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

جيم - الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود

٤١ - وفقا لآخر الأرقام المتاحة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومن الإحصاءات الصادرة عن منظمتي الشرطة الدوليتين (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومكتب الشرطة الأوروبي)، تواصل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفاض ما يتم ضبطه في أوروبا من كميات المخدرات غير المشروعة القادمة من منطقة غرب أفريقيا أو عن طريقها.

٤٢ - وإن هذا الانخفاض ناجم على ما يبدو، كما أشرت إليه في تقاريري السابقة، عن تطور طرق عمل مافيات تجار المخدرات، لا يعكس تقلصا فعليا في الاتجار بالمخدرات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضبطت كميات ضخمة من المخدرات غير المشروعة على أراضي منطقة غرب أفريقيا، من بينها أكبر كمية من الكوكايين يتم ضبطها في المنطقة على البر (٢,١٤ طن)، وذلك في غامبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ وكمية من الكوكايين تزن ٠,٤٥ طن ضبطت في ميناء لاغوس البحري، نيجيريا، في تموز/يوليه. ورغم أن هذه المضبوطات كانت غير كافية لإجراء تحليل موثوق للأنماط والاتجاهات التي يتخذها الاتجار بالمخدرات، إلا أنها كشفت أن مافيات تجار المخدرات كانت تواصل استهداف دول غرب أفريقيا، حيث يسهل القيام بأنشطة غير قانونية من جراء وجود مؤسسات هزيلة وهياكل إدارية ضعيفة. ورغم أنه يُعتقد أن عمليات الاتجار بالمخدرات لا يزال ينظمها بمعظمها، أفراد وعصابات إجرامية من أمريكا اللاتينية، يلاحظ أن مواطنين من غرب أفريقيا يشاركون بشكل متزايد في أعمال الاتجار بها، مع وجود صلات قوية لهم مع أنشطة إجرامية أخرى من قبيل غسل الأموال.

٤٣ - ويشكل تصنيع المنشطات الأمفيتامينية في منطقة غرب أفريقيا والاتجار بها انطلاقا منها أو عن طريقها ظاهرة جديدة لا تفتأ تتزايد، مما يشير إلى أن المختبرات التي أقامها تجار الكوكايين والهيروين الناشطين عبر الحدود الوطنية قابلة للتكييف بسهولة لكي يحققوا أغراضهم. وإضافة إلى اكتشاف مواد كيميائية ومعدات كبيرة الحجم في تموز/يوليه ٢٠٠٩ في غينيا تستخدم في التصنيع غير المشروع للعقاقير المسببة للنشوة، أدانت الولايات المتحدة أعضاء في عصابة دولية للاتجار بالكوكايين بجملة أمور منها، محاولة إنشاء مختبرات ضخمة لتصنيع الميتافيتامين البلوري في ليبريا. وعلاوة على ذلك، ضبطت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في كوت ديفوار ثلاثة أطنان من السلائف الكيميائية المعدة لإنتاج العقاقير المسببة للنشوة كانت متوجهة إلى بنن وغينيا (كوناكري).

٤٤ - وتبين من التقييمات السريعة التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤخرا لمسألة المخدرات غير المشروعة أن استهلاكها في غرب أفريقيا يتزايد. ويشكل ذلك أحد الآثار الجانبية المقلقة لاستخدام بعض دول غرب أفريقيا كطرق عبور للاتجار بالمخدرات. ويتفاقم الضرر الذي يخلفه ذلك في صحة الأفراد وفي المجتمع بأكمله، من جراء رداءة نوعية المخدرات التي تترك في المنطقة الفرعية إما لدفعها للناس كأجور أو لجرهم إلى عالم المخدرات. ويشكل الاتجار بالأدوية المقلدة أو المزيفة مشكلة كبيرة أخرى وخطرا جسيما يهدد الصحة العامة. وإن عدم وجود الأطر القانونية الكافية لمكافحة المخدرات، بالإضافة إلى ضعف مراقبة الحدود، يسهل الاتجار بها.

٤٥ - وتشكل الحالة الأمنية في حزام الساحل مصدر قلق كبير آخر. وقد دفع اختطاف سبعة أجانب في شمال النيجر في منتصف أيلول/سبتمبر، أعلنت جماعة لها صلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عنه في وقت لاحق، إلى تعزيز مبادرات التعاون الإقليمي الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وكان هذا التعاون واضحا خلال الاجتماع الذي عقد في تمنراست، الجزائر، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وضم قادة جيوش الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، وفي القرار الذي اتخذته هذه البلدان لاحقا في ٢٩ أيلول/سبتمبر، بإقامة مركز استخبارات مشترك في الجزائر. إلا أنه بالرغم من هذه المبادرات لا تزال دول غرب أفريقيا الواقعة على الساحل تفتقر إلى الوسائل الكافية لمواجهة الأخطار الإرهابية والإجرامية، لكي تضمن لسكانها بيئة يكونون فيها بمأمن من هذه العصابات الإجرامية والمافيات.

٤٦ - وفي إطار الجهود المبذولة حاليا لتعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة انعدام الأمن في منطقة الساحل، حضر ممثلي الخاص المؤتمر الدولي الذي نظمه في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في بروكسيل 'مرصد منطقة الساحل والصحراء الكبرى للجغرافيا السياسية والاستراتيجية' بدعم من الاتحاد الأوروبي تحت شعار ''نحو شراكة أمنية وإنمائية في منطقة الساحل''. وقد أجرى على هامش هذا الاجتماع محادثات مثمرة مع ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية بشأن سبل تعزيز الدور الداعم الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في التصدي لمشكلة انعدام الأمن في منطقة الساحل.

٤٧ - وكثف المكتب أيضا جهوده لدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى التصدي للخطر المتزايد المتمثل في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. وفي اجتماع عقده المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التعاون المشترك في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في أبوجا، وافق ممثلي الخاص ورئيس الجماعة على المضي في توعية قادة غرب أفريقيا بأهمية التصدي للاتجار بالمخدرات وتعزيز التعاون بينهم، وخاصة في مجال دعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية ومبادرة ساحل غرب أفريقيا.

٤٨ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثلي الخاص بزيارة إلى فيينا لإجراء مناقشات مع السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي الجديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تعزيز الشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وتحسين عملية تنسيق الدعم الدولي المقدم لخطة العمل الإقليمية للجماعة ومبادرة ساحل غرب أفريقيا. وقد اتفق ممثلي الخاص والمدير التنفيذي على تشارك رئاسة حفل إطلاق البرنامج الإقليمي لغرب

أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، المزمع تنظيمه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر في نيويورك.

٤٩ - وقد أحرز تقدم كبير أيضا في تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا في البلدان الأربعة التي تنفذ فيها هذه المبادرة على نحو تجريبي وهي، سيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا. ففي سيراليون، وقعت الحكومة في ٢٣ أيلول/سبتمبر مذكرة التفاهم التي نصت على إنشاء وحدة الجريمة المنظمة والجريمة عبر الوطنية، مما يمهد الطريق لتفعيل هذه الهيئة الوطنية المشتركة بين الوكالات. وفي غينيا - بيساو، تجري حاليا الإدارات الحكومية المعنية مناقشة لهذه المسألة. وفي كوت ديفوار، أشارت الحكومة إلى أنها ستشرع في إنشاء وحدة الجريمة المنظمة والجريمة عبر الوطنية. وأنشئت آلية ثلاثية المستوى للتوجيه والتنسيق، يتوقع أن يقرها جميع الشركاء قريبا.

٥٠ - ومن الناحية التقنية، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الدعم لاجتماع خبراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في بانجول، غامبيا، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر. وأوفد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضا ممثلين عنه لحضور دورتين تدريبيتين تهدفان إلى التعريف بخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقدتها في أيلول/سبتمبر في مركز التدريب الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات في غراند باسام، كوت ديفوار. وساعد المكتب أيضا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال التدخلات السياسية في حالات تتعلق ببلدان محددة، مثل غينيا، لتيسير الاستعانة بفريق تقني دولي للتعامل مع مخزون السلائف الكيميائية الذي كشف عنه في عام ٢٠٠٩.

دال - إصلاح قطاع الأمن

٥١ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا توفير الدعم السياسي والتقني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سياق الجهود التي تبذلها لتعزيز الإطار السياسي الإقليمي وخطة العمل المتعلقة بإدارة قطاع الأمن. وتعكف مؤسسات الجماعة الاقتصادية حاليا على وضع الصيغة النهائية لمشروع الوثيقة الخاصة بالإطار المذكور قبل عرضها على الدول الأعضاء في الجماعة. وساهم المكتب أيضا في عملية إعداد مشروع الإطار القاري للاتحاد الأفريقي المتعلق بإصلاح قطاع الأمن، الذي وضع خلال اجتماع مشترك عقد بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر في أكرا في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم الذي يوفره المكتب سهل التآزر بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية بشأن العمليات المتصلة بخطة العمل الإقليمية وإدارة قطاع الأمن. ومن أجل تفعيل المنتدى الإقليمي للخبراء والمختصين في شؤون

إصلاح قطاع الأمن، الذي أنشئ في ١٨ شباط/فبراير دعما للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لإصلاح قطاع الأمن، بدأ المكتب وضع برنامج افتراضي للموارد اللازمة بمساعدة تقنية من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمانة العامة وفي وحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام.

٥٢ - وأسهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في إطار سياسته الداعية إلى إصلاح قطاع الأمن، في تنظيم الندوة الدولية عن ''قوات الدفاع والأمن في صميم الأمن البشري''، في داكار في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بمبادرة من رئيس أركان الدفاع السنغالي ورعاية رئيس السنغال. وخلص الاجتماع إلى أن التعليم والتدريب لا يزالان أهم الأدوات اللازمة لإعداد قوات الدفاع والأمن كجهات فاعلة لا بد منها لتحقيق الأمن البشري. وبالتالي، استنادا إلى هذا الاستنتاج، تجري مناقشة إقامة شراكات مع مدرسة حفظ السلام في باماكو ومع مركز كوفي عنان في أكرا.

٥٣ - ونظم المكتب، بمشاركة مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، اجتماعا ضم خبراء على الصعيد دون الإقليمي وذلك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه في السنغال، تناول مسألة تعزيز بعد المساواة بين الجنسين في قطاعات الأمن القومي في غرب أفريقيا. وساعد الاجتماع على تحديد التدابير الملموسة وأفضل الممارسات المتبعة في عدة بلدان لتحقيق ذلك، وأسفر عن وضع ترتيبات للتواصل بين الخبراء في هذا المجال في غرب أفريقيا والخبراء في قطاع الأمن الأمني مع ''شبكة نساء من أجل السلام والأمن'' ومركز تنمية قدرات المرأة التابع للجماعة الاقتصادية. وقدمت هذه الشبكات إسهامات كبيرة لتنظيم الاحتفال في غرب أفريقيا بالذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ، الذي تجلى في إصدار إعلان داكار في ١٧ تشرين الأول/سبتمبر ٢٠١٠، الذي شدد على ضرورة إدراج دول غرب أفريقيا بعد المساواة بين الجنسين في عمليات إصلاح قطاع الأمن. وتعززت الشراكات أيضا بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين في إطار إصلاح قطاع الأمن بين مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وبشكل أكثر تحديدا، تعاون مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع كلتا المنظمتين خلال إعداد دراسة لحالة سيراليون من حيث المساواة بين الجنسين وإصلاح قطاع الأمن وفي التقييم الذي جرى في هذا الشأن في موريتانيا.

٥٤ - وفي غينيا، ورغم التوقف عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المشترك بين الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠ والمتعلق بتقييم

قطاع الأمن، بسبب التركيز على الانتخابات، واصل الشركاء الدوليون وأصحاب المصلحة الوطنيون اعتبار التقرير منطلقا شاملا لبدء عملية إصلاح عامة لقطاع الأمن في البلاد. ويعكف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على التنسيق لإرسال بعثة متابعة إلى غينيا في كانون الأول/ديسمبر، تشارك فيها وحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتعزيز عمل فريق الأمم المتحدة القطري في هذا المجال والتأكيد مجددا على الدور المركزي للجماعة الاقتصادية في دعم إصلاح قطاع الأمن في غينيا، بمشاركة الشركاء الدوليين والثنائيين.

هاء – الانتخابات والاستقرار

٥٥ – لا تزال الانتخابات تمثل إحدى الأوليات الرئيسية في جميع أنحاء غرب أفريقيا، كما يتضح من الجهود المتواصلة المبذولة لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في غينيا وكوت ديفوار. وسيظل التركيز منصبا على المشاكل المتصلة بالانتخابات، إذ من المقرر إجراء عدد كبير من العمليات الانتخابية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية في العامين المقبلين.

٥٦ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجريت في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا انتخابات رئاسية في حين أجرت النيجر استفتاء بشأن دستورها الجديد. ومن المقرر إجراء أكثر من ٢٠ عملية انتخاب رئاسية وتشريعية في غرب أفريقيا عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، بالإضافة إلى إجراء انتخابات واستفتاءات محلية. ومع أن هذا الاتجاه التصاعدي في العمليات الانتخابية يمثل انعكاسا لآمال شعوب المنطقة دون الإقليمية وتطلعاتها في المشروع الديمقراطي في غرب أفريقيا، فإن التجربة المعاصرة تظهر أيضا أن مصداقية هذه العمليات يمكن أن تقوضها عمليات العنف المتصل بالانتخابات، وأحيانا انعدام الشفافية والمساءلة.

٥٧ – وشددتُ في تقاريري السابقة على المفارقة التي تعيشها منطقة غرب أفريقيا، حيث الانتخابات فيها تشكل على نحو متزايد دربا نحو السلام والعنف في آن معا. وما يبعث على الأمل هو أن الانتخابات، إذا ما تم التحضير لها كما يجب وأجريت في ظروف نزيهة وشفافة وسلمية في بلد ما، يمكن أن تسهم في تعزيز الديمقراطية والسلام فيه. وأنا مدرك أن الحالة قد تكون نقيض ذلك أيضا. فالانتخابات، عندما تجري في ظروف تنتهك القواعد الديمقراطية، كثيرا ما تغذي العنف وتفاقم التوتر السياسي وعدم الاستقرار. ومما يؤسف له أن العمليات الانتخابية التي تنطوي على مخلفات أصبحت ظاهرة، منذ فترة لا بأس بها، متكررة تثير القلق في أرجاء غرب أفريقيا.

رابعا – التعاون بين المؤسسات

٥٨ – عقد ممثلي الخاص الاجتماع الرفيع المستوى التاسع عشر لرؤساء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب أفريقيا، في داكار، السنغال، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ورحب رؤساء البعثات في سيراليون وغينيا – بيساو وكوت ديفوار و ليبريا بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لمدة سنة أخرى بالمستويات اللازمة لها من أفراد في الشرطة والجيش. وأعربوا أيضا عن ارتياحهم لإدراج ليبريا على جدول أعمال لجنة بناء السلام، الذي منحت فيه الحكومة الأولوية لإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية. وأكدوا مجددا دعمهم لجهود عملية الأمم المتحدة في الكونغو الرامية إلى تسهيل العملية الانتخابية في كوت ديفوار، وأعربوا عن دعمهم للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لفتح الحوار السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية، فضلا عن دعم البعثة في التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢ في سيراليون. وأحاط رؤساء البعثات علما أيضا بالتطورات في غينيا – بيساو منذ نشوء الأزمة السياسية العسكرية في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وشددوا على ضرورة تعزيز أمن مؤسسات الدولة، وتشجيع الحوار الحقيقي ومعالجة مسائل الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٥٩ – ومن ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في المؤتمر العشرين المشترك لقادة القوات بين البعثات الذي عقد في مونروفيا. وركزت المناقشات على القضايا العابرة للحدود، من بينها الأمن الإقليمي والاستقرار السياسي وحماية المدنيين. ونظر قادة القوات في مصاعب أخرى تعوق إحلال السلام والأمن شملت تزايد أعمال العنف التي تقوم بها العصابات في عدد من بلدان غرب أفريقيا، وعدم إعادة إدماج المقاتلين السابقين، والبطالة المنتشرة ضمن فئات معينة غير مستقرة الأوضاع (من الشباب) بمعظمها والنزاعات على الأراضي، والجريمة المنظمة، والعمليات الانتخابية المطعون فيها. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية للمؤتمر في قرار عملية الأمم المتحدة في الكونغو وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا تسيير دوريات مشتركة في المناطق الحدودية المشتركة بين كوت ديفوار وليبريا. كما بُحثت قضية اللاجئين الليبريين في كوت ديفوار. وجرى التركيز على مسألة تواجد بعض اللاجئين من المقاتلين السابقين الذين يمكن أن يشكلوا تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وقرر قادة البعثات والقوات مواصلة اتخاذ الحيطة لمنع أي تدهور للحالة على طول الحدود بين مناطق البعثات.

٦٠ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، عقد المكتب اجتماعا لمديري الأمم المتحدة الإقليميين في داكار، أطلعهم ممثلي الخاص خلاله على آخر ما وصلت إليه المشاورات التي عقدت في نيويورك بمناسبة عرض تقرير الأمين العام عن غرب أفريقيا. وناقش الاجتماع أيضا الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مختلف المشاكل التي تواجه منطقة الساحل، وتعهدت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، بصفة مشتركة، بالإسهام في الاحتفالات بالذكرى العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

خامسا - التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٦١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب إيلاء الأولوية للتعاون مع المنظمات الإقليمية كما يتضح من الزيادة في البعثات المشتركة مع الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي ومبادرات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، فضلا عن مشاركته الفعالة في الاجتماعات الإقليمية المتعلقة بصنع السياسات. وفي هذا السياق، عقد المكتب والجماعة الاقتصادية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر اجتماعا تشاوريا رفيع المستوى في أبوجا لتبادل وجهات النظر بشأن عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، تراوحت بين أزمات محددة في غرب أفريقيا وقضايا عابرة للحدود وقضايا مشتركة. وبحثا الحالة في غينيا والنيجر وغينيا - بيساو وكوت ديفوار، وناقشا مواضيع معينة، بما فيها الأمن البشري والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وحقوق الإنسان والمسائل المتصلة بالجنسين. واتفقا على عقد اجتماعات تشاورية نصف سنوية لاستعراض التعاون وتنسيق الأنشطة وتحديد سبل العمل المقبلة.

سادسا - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٦٢ - قامت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، في دورتها السادسة والعشرين التي عقدت في أبوجا يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، باستعراض التقدم المحرز في أعمال تعليم الحدود. وبدأت عملية تعليم الحدود بين البلدين بوضع ٣٨٨ علامة حدودية في مواقعها، وقد شيدت بدعم من موارد الصندوق الاستئماني. بيد أن الطرفين أعربا عن قلقهما بشأن تكلفة أعمال وضع العلامات التي ينسقها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتقوم الأمم المتحدة بإعداد تقدير مستكمل لمجموع تكلفة تعليم الحدود ليجري استعراضه في الدورة السابعة والعشرين للجنة المختلطة المقرر عقدها في ياوندي يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وإعادة التقييم هذه ذات أهمية حيوية لخطة حشد الموارد اللازمة لإتمام عملية تعليم الحدود. واعتمدت اللجنة المختلطة أيضا توصيات لصياغة ''أحكام خاصة بالموارد'' تتعلق

بحقول النفط البحرية الواقعة على جانبي الحدود البحرية، مما يمهد الطريق للتعاون عبر الحدود في قطاعي النفط والغاز.

٦٣ - وفيما يتعلق بالحالة في شبه جزيرة باكاسي، عقدت لجنة المتابعة جلستها الثالثة عشرة يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه، وجلستها الرابعة عشرة يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك في جنيف. وجرت الجلستان معا في جو من التعاون البناء. ونظر الطرفان في تقريري الزيارتين اللتين قام بهما فريق المراقبين المشترك إلى شبه الجزيرة من ٥ إلى ٧ نيسان/أبريل ومن ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ووافقا على التقريرين. وفي كلتا الجلستين، أبرزت اللجنة جو السلام السائد في شبه الجزيرة بين المجتمعات المحلية، وكذلك بين السكان وقوات الأمن وقوات الدفاع كل في المناطق التابعة لها.

٦٤ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة بين السكان المتضررين في شبه جزيرة باكاسي ومنطقة بحيرة تشاد، وإلى الإسهام في تلك التدابير، عقد ممثلي الخاص اجتماعا في دكار مع منسقَي الأمم المتحدة المقيمَيْن في الكاميرون ونيجيريا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، الأمر الذي أفضى إلى الترتيب لاجتماع بين فريقي الأمم المتحدة القطريين من المزمع عقده في أبوجا يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

٦٥ - أرحب بالتقدم الذي أُحرز في السنوات الثلاث الماضية في منع نشوب النزاعات العنيفة في غرب أفريقيا وتسويتها. فقد شهدت عمليات بناء السلام في ليبريا وسيراليون وغينيا بيساو تقدما ملموسا، بينما تحسنت آفاق تحقيق الاستقرار السياسي في غينيا وموريتانيا والنيجر. وأما في توغو فقد انتخب رئيس جديد في انتخابات سلمية جرت في آذار/مارس ٢٠١٠. وعادت موريتانيا إلى النظام الدستوري بعد إجراء انتخابات رئاسية ناجحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي النيجر، لا يزال الانتقال السلمي قائما بهدف استعادة النظام الدستوري. وأثني على شعب غينيا والسلطات الوطنية والقادة السياسيين وأنصارهم لإجرائهم لأول مرة في البلد انتخابات رئاسية متعددة الأحزاب حقا في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بعد سنوات من عدم الاستقرار السياسي وعدة جولات من العنف الانتخابي. وأود أن أعرب عن عميق امتناني لجميع الذين عملوا بلا كلل من أجل انتقال سلمي في غينيا، ومن هؤلاء زعماء غينيا، وبليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لغينيا، وممثلو الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشركاء غينيا الدوليون الآخرون. وأشيد أيضا بممثلي الخاص

لحضوره المستمر من أجل مرافقة غينيا وبلدان المنطقة خلال هذه العملية التي تطلبت منه القيام بأكثر من ١٣ رحلة إلى غينيا في عام ٢٠١٠.

٦٦ - بيد أن المكاسب الكبيرة التي تحققت في تأمين السلام والاستقرار في غرب أفريقيا تظل هشة وفي حاجة إلى التعزيز. فحالات تغيير الحكومات بطرق غير دستورية ما فتئت تهدد بتبديد ما تحقق من مكاسب ديمقراطية هامة. ويساورني القلق أيضا من أن أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات ظلت تشكل تحديا مستمرا في العديد من بلدان غرب أفريقيا. وأما عدم التقيد بما يكفي بالمبادئ الديمقراطية في مراقبة القوات المسلحة وضعف الانضباط داخل مؤسستي الدفاع والأمن والعلاقات المتوترة بين المدنيين والعسكريين فتشكل عوامل تزعزع الاستقرار في المنطقة. وينبغي تكثيف الجهود أيضا لمكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، يظل تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الدولية التي أنشئت في أعقاب الأحداث التي شهدتها غينيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ من بين أهم الأولويات.

٦٧ - وأقر بالإنجازات الكبيرة التي حققتها المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية وتعزيز أطرها المعيارية وقدرتها على منع وقوع النزاعات والتحكم فيها. وإن تحول الأمانة التنفيذية للجماعة إلى لجنة وتركيزها على قضايا السلم والأمن لدليل على هذا الاتجاه الجديد. وأكثر ما أثار إعجابي التقدم الكبير الذي أحرزته الجماعة في تنفيذ بروتوكولها المتعلق بآلية منع النزاعات والتحكم فيها وحلها وحفظ السلم والأمن (١٩٩٩) وبروتوكولها بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد (٢٠٠١) وإطارها المتعلق بمنع نشوب النزاعات (٢٠٠٨). وأنشأت الجماعة بدعم من المكتب قوة احتياطية وأحدثت قدرات للإنذار المبكر عن طريق نظامها للإنذار المبكر .

٦٨ - وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، سعى المكتب إلى دعم الجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي لتعزيز السلم والاستقرار. ومن دواعي تفاؤلي تعزيز التعاون والشراكة مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل. وقد مكن هذا التعاون من اتخاذ تدابير أكثر فعالية وتنسيقا للتصدي للمخاطر التي تهدد السلم والأمن في المنطقة، إلى جانب تعزيز التماسك والتكامل بين كيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

٦٩ - وقد أدى انتشار عدم الاستقرار السياسي في مختلف مناطق غرب أفريقيا منذ تجديد ولاية المكتب في عام ٢٠٠٧ إلى ازدياد الطلب على المساعي الحميدة لممثلي الخاص وعلى تلقي دعم الأمم المتحدة من أجل تعزيز القدرات الإقليمية في مجال الوساطة. وأود أن أشير إلى أن ممثلي الخاص قد شارك، جنبا إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

والاتحاد الأفريقي، في العديد من مبادرات الدبلوماسية الوقائية للتصدي لحالات طرأت فيها تغييرات غير دستورية على الحكومة وحالات عدم استقرار متصلة بإجراء انتخابات على وجه الخصوص. وأود أن أعرب عن امتناني للجهات المانحة التي وفرت لنا موارد من خارج الميزانية لإيفاد خبراء متفرغين في مجال الوساطة من أجل تقديم الدعم السياسي كل يوم لعمليات الانتقال ولعمل فريقي الأمم المتحدة القطريين في غينيا والنيجر.

٧٠ - ومن دواعي سروري الطلب المتزايد على توجيهات مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا من أجل المساعدة السياسية والفنية للعمليات ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن. وغينيا من الأمثلة على ذلك، حيث أجري فيها بنجاح تقييم مشترك لقطاع الأمن بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة في عام ٢٠١٠. وسوف تواصل الأمم المتحدة التركيز كثيرا على منع وقوع أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات عن طريق تقييم دور الجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى في العمليات الانتخابية. وفي ضوء بدء العمل مؤخرا باتفاق تعاون طويل الأجل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعات نسائية إقليمية وكيانات دولية، سيعمل المكتب عن كثب للتشجيع على مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج الوطني لقطاع الأمن في غرب أفريقيا.

٧١ - وأشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على ضمان التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لصدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واعتماد إعلان داكار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ليؤكد، في جملة أمور، على ضرورة إدراج دول غرب أفريقيا البعد الجنساني في عمليات إصلاح قطاع الأمن.

٧٢ - وأقر بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في عام ٢٠٠٢ واتفاق غرينتري لعام ٢٠٠٦، بما في ذلك التقدم المحرز في ترسيم الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا. وأحث الطرفين على الحفاظ على الزخم السياسي المحقق من أجل تنفيذ اتفاق الحدود، ولا سيما للتوصل إلى اتفاق بشأن جميع مناطق الحدود البرية بين البلدين والترسيم الفعلي للحدود تطبيقا لقرار محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٢.

٧٣ - ويساورني القلق من أن مواطن الضعف الهيكلية والمؤسسية لا تزال تعوق قدرة الدول على ضمان احترام سيادة القانون وتعزيز النمو الاقتصادي ومعالجة أوجه التفاوت المتجذرة ومحاربة الفساد والحد من بطالة الشباب وتقديم السلع والخدمات العامة وضمان توزيع السلطة السياسية بالشكل الملائم. وما زال انعدام الأمن الغذائي، وبخاصة في النيجر ومنطقة الساحل ككل، مصدر قلق كبير لدواعي إنسانية في هذه المنطقة دون الإقليمية،

لما له من انعكاسات على الاستقرار في المدى الطويل. وهناك حاجة أيضا لتحقيق مزيد من التقدم في تحسين حالة حقوق الإنسان في عدد من البلدان وضمان الوفاء على سبيل الأولوية بالالتزامات التي قطعت لتعميم المنظور الجنساني في عمليات منع نشوب النزاعات والتحكم فيها.

٧٤ - وعلى الرغم من اتخاذ خطوات هامة في السنوات الأخيرة لمكافحة الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك تهريب المخدرات والاتجار بالبشر، فما زالت الآليات الإقليمية المنشأة في مراحلها المبكرة و لم تحقق حتى الآن أي نتائج محددة. ويجب التركيز أكثر على تعزيز القدرات الوطنية على الانتظام في جمع المعلومات ذات الصلة بالأنشطة غير المشروعة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتحليلها وتبادلها. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا زيادة دعمه للجهود الإقليمية من أجل التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والاستقرار نتيجة للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم العابرة للحدود الوطنية.

٧٥ - وإنني أرحب بالتدابير المتخذة من جانب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة بدعم من مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة. وأشجع هذه الجهات المعنية على مواصلة تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا في البلدان الأربعة الرائدة، وهي سيراليون وليبيريا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار. وسوف يستمر المكتب، بالتعاون الوثيق مع شركاء آخرين، في الدعوة والتنسيق على المستويين الإقليمي والوطني. ومن أجل التشجيع على اتخاذ تدابير دولية أشمل للتصدي للاتجار بالمخدرات، أحث على التعاون الوثيق بين بلدان المنشأ في أمريكا اللاتينية وبلدان المقصد في أوروبا من أجل دعم جهود دول غرب أفريقيا، على أن يتم ذلك بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٧٦ - وما العدد الكبير الآخذ في التزايد من طلبات الجماعة والدول الأعضاء فيها وأعضاء مجلس الأمن وشركاء الأمم المتحدة على انخراط المكتب ودعمه للدبلوماسية الوقائية ومعالجة الأسباب الجذرية المتشعبة للنزاعات إلا دليل على أهميته في المساهمة في الجهود الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإحلال السلام. كما يؤكد ذلك المكاسب المتأتية من اتباع نهج إقليمي لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا. غير أن ذلك يشكل في الوقت نفسه تحديا هائلا للمكتب بالنظر إلى موارده المحدودة. وقد ساعد التمويل من خارج الميزانية والاستعانة باستشاريين على تلبية

بعض هذه الطلبات، ولا سيما في مجالي إصلاح قطاع الأمن والوساطة. لذلك أوصي بتجديد ولاية المكتب لفترة ثلاث سنوات أخرى، من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على أن تقدم تقارير كل ستة أشهر عن مدى وفاء المكتب بولايته المعدلة.

٧٧ - ولضمان تحقيق المكتب التوازن بين توقعات دول المنطقة والمجتمع الدولي من جهة، والموارد المتاحة للمكتب من جهة ثانية، أوصي بأن يركز المكتب في ولايته الجديدة على أربعة توجهات استراتيجية هي:

'١' الدبلوماسية الوقائية: سيتم تعزيز الجهود الرامية إلى الوقاية من العنف والأزمات. وسيواصل ممثلي الخاص الاضطلاع بمساعي حميدة نيابة عني في هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا السياق، نأمل في تعزيز القدرات الوطنية ودون الإقليمية في مجالات الوساطة ومنع وقوع النزاعات وبناء السلام. وستواصل لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة أيضا عرض الاستفادة من مساعيّ الحميدة لتسهيل التنفيذ التام لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع على الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا؛

'٢' التصدي لتهديدات السلام والأمن المتشعبة والعابرة للحدود: سيعمل المكتب مع شركاء آخرين لتعزيز القدرات دون الإقليمية للتصدي لتهديدات السلام والاستقرار المتشعبة والعابرة للحدود، ولا سيما المبادرات الإقليمية في منطقة الساحل. وفي هذا السياق، سيسهل المكتب اعتماد إطار إقليمي لإصلاح قطاع الأمن وسيعالج مسألة الترابط بين إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات وعدم الاستقرار وقت إجراء الانتخابات؛

'٣' تعزيز الحكم الرشيد والبعد الجنساني: سيستفيد المكتب من عمله الحالي مع المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في السعي إلى تحسين العمليات الانتخابية ومعالجة قضايا الإفلات من العقاب وتعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، سيعمل المكتب عن كثب مع مختلف المجموعات لضمان دمج موضوع المرأة في قضايا السلم والأمن بما في ذلك قضايا إصلاح قطاع الأمن، وذلك بناء على التعاون القائم بين المكتب والدول الأعضاء من

غرب أفريقيا والمجموعات النسائية حول القضايا المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛

'٤' الشراكة مع المنظمات الإقليمية: سيواصل المكتب تعبئة المجتمع الدولي لخدمة قضية السلم والأمن في غرب أفريقيا من خلال تعزيز الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما على المستوى التنفيذي. وفي هذا الصدد، سيتم إعطاء الأولوية لدعم الجماعة لإنشاء شعبة وساطة تابعة لها.

٧٨ - وقد طلب أعضاء مجلس الأمن عند آخر عرض لتقريري أمام المجلس في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ إطلاعهم على دراسة مستقلة عن المكتب. وستقدم الدراسة المذكورة إليهم.

٧٩ - وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن تقديري لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو على مواصلة تعاونها مع المكتب. وأعرب أيضا عن امتناني لكيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ولمنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين لتعاونهم المستمر مع المكتب في تنفيذ ولايته. وأود أن أتقدم بالشكر لممثلي الخاص، السيد سعيد دجينيت، وكذلك لموظفي المكتب وللجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لمساهمتهم القيمة في إحلال السلم والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية.